أنباء مصرية

تطورات في بلاغ «اغتيال علماء مصريين» على متن «الإثيوبية» المنكوبة

اكتشاف حقل غاز جديد بـ «المتوسط» والخارجية ترفض تقرير حقوق الإنسان الأميركي

القاهرة ـ ناهد إمام ـ مجدي عبدالرحمن

كلف النائب العام المصري نبيل أحمد صادق، مكتبه الفني بفحص فوري للبلاغ المقدم من المحامي عمرو عبد السلام، حول حادث تحطم الطائرة الإثيوبية الذي طلب فيه بفتح تحقيق حول وفاة المصريين الـ 6 ومعرفة هل تم اغتيالهم أم لا بالحادث؟

وطالب المحامي في البلاغ بإيفاد فريق من أعضاء النيابة العامة، لمتابعة سير التحقيقات التي تجريها السلطات الإثيوبية للوقوف على أسباب حادث سقوط الطائرة الذي كان من بين ضحاياه 6 مواطنين علماء مصريين.

وأضاف البلاغ: «نطالب بالوقوف على معرفة ما إذا كان الحادث قدريا بسبب عطل فني أم أن الحادث مدبر؟ واتخاذ اللازم على ضوء ما تسفر عنه التحقيقات على الصعيد الدولي من أجل القصاص لشهداء العلم».

الى ذلك، أعلنت شركة إيني الإيطالية امس، أنها اكتشفت حقل غاز جديدا في منطقة امتياز نور المصرية بالبحر المتوسط. وأضافت إيني، أن الحقل يقع على 50 كيلومترا شمالي سيناء، وأن العمل على تقييم احتياطاته من الغاز مستمر، مشيرة إلى أنها عثرت على عمود من الغاز يقدر طوله بتسعين مترا. ووفقا لوسائل إعلام مصرية، فإن احتياطات الحقل الجديد تقدر بأكثر من ضعف احتياطي حقل ظهر البالغ 30 تريليون قدم مكعبة، وهو ما يعني أن احتياطي حقل نور سوف يتعدى 60 تريليون قدم مكعبة من الغاز. وتبلغ مساحة منطقة نور نحو 739 كيلومترا مربعا داخل منطقة امتياز شمال سيناء البحرية، ويدل العثور على عمود الغاز بطول 90 مترا، على وجود احتياطات كبيرة متوقعة من الغاز في هذا الحقل.

في سياق اخر، أكد الفريق مهاب مميش، رئيس هيئة قناة السويس، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للقناة أن الهيئة نجحت خلال الفترة القليلة الماضية في توقيع عقود لإقامة مشروعات تجاوزت قيمتها المليار دولار، وأنها مستمرة في عمليات التطوير وفق توجيهات القيادة السياسية بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية ولتكون المنطقة في قلب منطقة التجارة بالعالم.

وقال إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتشجيع الاستثمارات ومنها قانون الاستثمار الجديد، حققت أهدافها المتمثلة في جذب الاستثمارات إلى المنطقة الاقتصادية، مؤكدا أن مشروعات المنطقة تتقدم يوما بعد يوم جاء ذلك خلال زيارة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لمقر الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة، بهدف الوقوف على آخر تطورات المشروعات وأعمال البنية التحتية ومتطلبات المنطقة والمستثمرين باعتبارها أحد أهم المشروعات القومية التي توليها الحكومة اهتماما خاصا في ظل ما تشهده من زيادة في المشروعات التنموية وإقبال من المستثمرين.

وقد رافق رئيس الوزراء في الزيارة كل من: الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، والدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس كامل الوزير، وزير النقل والمواصلات. واللواء عادل الغضبان محافظ بورسعيد، واللواء عبد المجيد صقر محافظ السويس، واللواء حمدي عثمان محافظ الإسماعيلية.

من جانبه، عقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعا موسعا، ضم عددا من الوزراء وكبار المطورين الصناعيين والمستثمرين بالمنطقة الجنوبية، وفي مستهل الاجتماع، أكد مصطفى مدبولي، أن محور قناة السويس يعد منطقة محورية للوطن كله، فهي واعدة وبها كل مقومات النجاح.

وأشار إلى أن ما تحقق على الأرض في هذه المنطقة، لايزال أقل من طموحاتنا، ولا يلبي آمال وتطلعات الوطن في تحقيق التنمية المنشودة بها، وأشار إلى أن «التنمية» المقصودة هو وجود مصانع تعمل بالفعل، وليس مجرد حجز مساحات كبيرة من الأراضي أو ترفيقها فحسب، مشددا على أنه لا مجال خلال الفترة القادمة لمستثمر يدخر مساحات كبيرة من الأراضي الصناعية دون تنميتها.

وطالب رئيس الوزراء بالتزام كل مستثمر بإعداد خطة تنفيذية واضحة حول رؤيته لتنمية المنطقة الخاصة به في توقيتات محددة وعاجلة، على أن يتم تسليم تلك الخطط الى الفريق مهاب مميش، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومنه إلى الحكومة، لافتا إلى أن هذا التقييم الذي ستخضع له المنطقة من خلال متابعة تنفيذ المشروعات سيحدد من لديه جدية استكمال عملية التنمية للمنطقة.

في سياق مختلف أعلنت مصر رفضها لما جاء في تقرير الخارجية الأميركية عن حقوق الإنسان في مصر، مؤكدة انها لا تعترف بحجية مثل هذه التقارير

وقال المستشار أحمد حافظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ـ ردا على استفسارات صحفية بشأن ما ورد بالقسم الخاص بمصر بالتقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم لعام 2018 ـ أن مصر لا تعترف بحجية مثل هذه التقارير.

وأوضح المستشار أحمد حافظ في بيان له امس، أن القسم الخاص بمصر في هذا التقرير وغيره من التقارير المشابهة يعتمد على بيانات وتقارير غير موثقة، توفرها جهات ومنظمات غير حكومية تحركها مواقف سياسية مناوئة تروج لها هذه المنظمات، من خلال بيانات وتقارير مرسلة، لا تستند إلى أي دلائل أو براهين، ولا تتسم بالموضوعية والمصداقية.

رئيس الحكومة برفقة وزيرة الاستثمار ووزير الإسكان ووزير النقل ومحافظي بورسعيد والسويس والإسماعيلية خلال زيارة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أمس

- **مدبولي: لا مجال لمستثمر يدخر مساحات من الأراضي الصناعية دون تنميتها**
- **مميش: نجحنا في توقيع عقود تجاوزت مليار دولار ومستمرون في التطوير**

تحليل إخباري

السيسي وأبو الغيط وتطابق الرؤى حول قضايا الأمن الإقليمي

أحمد سليمان

اتفقت رؤية الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط مع ما حذر منه الرئيس عبد الفتاح السيسي من مخاطر التظاهرات التخريبية على مصر والدول العربية المجاورة، والتي تجاوزت حد الخسائر المادية التي منيت بها البلاد بشكل كبير، وأن الشعوب العربية معرضة – حاليا ـ لهجمات تخريبية عن طريق ما يعرف بحروب «الجيل الرابع».

حديث أبو الغيط ـ أمام نخبة من الأكاديميين والدبلوماسيين العرب ـ الأسبوع الماضي جاء ليبرز الأهمية الملحة لبناء الدولة الوطنية العربية ذات الأهلية بالقوانين، فقد استند الأمين العام في قوله على التغيرات والتحولات التي سادت المنطقة بعد الثورات المتلاحقة والسريعة وأيديولوجياتها، الى الآثار السلبية لها وما خلفته من أوضاع أمنية شديدة التعقيد جراء تفكك المجتمعات، مشيرا الى دولة ليبيا كمثال، في سؤال الحضور من يستطع أن يتنبأ بمستقبل دولة في ظل وجود 150 ميليشيا تقاتل هناك؟

وبصرف النظر عن الجدل حول الصيغة التي يمكن أن يتصف بها الأمن القومي العربي، والنمط الذي يمكن أن يكون عليه مستقبل الأمة، والدعاوى التي تتجدد حاليا عن ضعف في فاعلية أجهزة الجامعة العربية ـ حسب حديث الأمين العام ـ الا أن الرؤيتين في تصريحات الرئيس السيسي والأمين العام الأسبوع المنصرم اتفقتا على أن النظام العالمي الجديد له تأثيره المباشر على الملفات الواقعة في دائرة الاهتمام العربي وعلى رأسها قضايا الأمن الإقليمي، وفقا لمصالح القوى الفاعلة والتحولات التي تحدث في هياكلها.

وفي تقدير الحضور، فإن الصراع بين القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي على مناطق النفوذ والثروات ينعكس على المنطقة بأكملها، لذا فإن الأمر يستدعي العمل بجدية أكثر من أجل توحيد الجهود والحفاظ على المصالح، بل وذهبت اراء المشاركين الى أن الانعكاسات الاستثنائية للثورات العربية أدت الى تنامي بعض القوى التي أثرت سلبا على الصورة المتوقعة للعمل المشترك، وهو ما حذر منه أبو الغيط بقوله إن هناك أدوات أدت لتدمير الدول اما بتصرفات وايدي ابنائها ـ وهنا تكمن المأساة ـ او بتدخلات من يرغبون في الهيمنة على هذه الأمة.

وإن كان هناك صعوبة بمكان تحديد مستقبل الأمن القومي العربي فإن حديث الأمين العام للجامعة العربية الذي أثنى فيه على جيش مصر الوطني القوي، الذي استطاع أن يحافظ على أمنها وتمكن من تحقيق التوازن من جديد ـ في منطقة تموج بالصراعات، دفع الحضور بإعادة التذكير ـ قبل انعقاد القمة العربية نهاية الجاري ـ بمقررات قمة شرم الشيخ 2015 والتي دعت الى إنشاء قوة عربية مشتركة.

أنباء لبنانية

الحريري يطالب بروكسل بـ 100 مليون دولار سنوياً إضافية للمجتمعات المضيفة

ذكرى «14 آذار»: تصريحات وتغريدات وبيروت تنتظر بومبيو وحزب الله يترك للحكومة الردّ عليه

بيروت ـ عمر حبنجر

تجاوز رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري في كلمته امام مؤتمر بروكسل الثالث لدعم «مستقبل سورية والمنطقة» التباينات اللبنانية حول عودة النازحين السوريين والتنسيق مع دمشق، بمطالبة الاصدقاء والحلفاء بالضغط على النظام لإعادة 10 ملايين سوري نازح، متمسكا بالتعاون مع الأمم المتحدة، ورابطا التواصل مع الحكومة السورية بالموقف العربي منها.

الحريري دعا المؤتمرين الى توفير 100 مليون دولار سنويا للمجتمعات المضيفة للنازحين، لكن السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسبكين رد عليه من بيروت، داعيا الى ترتيب العلاقات اللبنانية ـ السورية، شاجبا ما وصفه بتجميد الجامعة العربية لعضوية سورية.

وقال الحريري في كلمة له خلال المؤتمر: على الرغم من التحديات الكبيرة التي نعاني منها، لبنان حافظ على الالتزام بالاهتمام بالنازحين والحكومة تشكر الاتحاد الأوروبي لاستضافة هذا المؤتمر والاستمرار في مواجهة هذه التحديات يبقى كبيرا جدا، والبطالة والفقر على مستوى عال والوضع المالي في ضيقة.

وأضاف: حكومتي تدرك ضرورة المضي قدما في الاصلاحات المالية لإعادة احياء الاقتصاد والتخفيف من الأزمة المالية، ولن يكون هناك اي تمويل اضافي في ميزانية الـ 2019 لمواجهة وتأمين المساعدات الانسانية الجديدة للنازحين، وأثر هذه الازمة يزداد، مما اضاف عبئا على الوضع والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

ودعا الى تعزيز الدعم المؤمن للمجتمعات المضيفة بـ 100 مليون دولار في العام الواحد من اجل تلبية الاحتياجات وتطبيق مشاريع تنموية ولدعم وتطوير نظام الحماية في لبنان.

وختم: وسط كل التحديات التي تواجه لبنان والمنطقة، يجب ألا ننسى ان الحل الوحيد لأزمة سورية العودة الآمنة لهؤلاء النازحين الى بلادهم، ونحن ملتزمون بالعمل مع هيئات الامم المتحدة لتأمين العودة الآمنة لهؤلاء بما فيها المبادرة الروسية.

ولوحظ ان الحريري لم يتطرق الى كيفية العودة ومتى، قبل الحل السياسي او بعد، طواعية أو آمنة وبضمانات.

السفير الروسي في بيروت الكسندر زاسبكين سئل رأيه بتصريحات الحريري في بروكسل، فأجاب: نحن لا نشاركه هذا الرأي، ونحن نطلب من الجميع التعاون مع السلطات السورية، وقال في حديث لقناة «ان.بي.ان» التابعة لحركة أمل: الجميع رحب بالمبادرة الروسية، لكن هذا لا يعني ان الجميع متفق على كيفية عودة النازحين.

وأكد زاسبكين على ضرورة ترتيب العلاقات الرسمية بين لبنان وسورية، بغض النظر عن مواقف بعض الفرقاء، نافيا نية بلاده التوسع عسكريا في سورية او لبنان او العراق او حتى اوكرانيا.

الى ذلك، تبقى بيروت بانتظار وصول وزير الخارجية الاميركية مايك بومبيو لتثير معه مسألة ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل التي رفعت مستوى المواجهة مع حزب الله، فبعد ملف الأنفاق على الحدود الجنوبية التي تم تدميرها، كشفت امس عن تموضع لحزب الله في منطقة الجولان المحتل.

ويبدو ان حزب الله، المطمئن الى وحدة الموقف اللبناني، سيترك للدولة اللبنانية الرد على كل ما قد يطرحه الوزير الاميركي من اجل ترسيم الحدود المائية مع الاحتلال في الجنوب، وبحسب مصالح هذا الاحتلال.

في غضون ذلك، مرت الذكرى الـ 14 لانطلاقة 14 آذار هادئة، صامتة، الا من بعض التصريحات والتغريدات، من الرئيس سعد الحريري الذي غرد محييا روح 14 آذار ووزير الخارجية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل صاحب شعار «ما بدنا جيش بلبنان الا الجيش اللبناني» أقام عشاء للتيار بالمناسبة، بينما رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع اعتبر ان كل يوم بالنسبة للقوات هو 14 آذار، وحزب الكتائب نظّم وقفة طلابية بالمناسبة، اما منسق الامانة العامة لـ 14 آذار حامل الراية الدائم د.فارس سعيد فقد اعتبر في تصريح له امس ان 14 آذار درس كبير تعلمناه جميعا كلبنانيين، مؤداه ان الوحدة الوطنية الاسلامية ـ المسيحية هي التي تصنع المعجزات في لبنان، وانه في كل مرة نتخلى عن هذه الوحدة الداخلية لحساب عناوين اخرى، أكانت وحدة طوائف او وحدة احزاب تضعف فكرة وحدة لبنان.

ويبقى الفساد احد العناوين الرئيسية التي تشغل اللبنانيين، وقد خاض الرئيس ميشال عون بالامس غماره انطلاقا من اشتراطه اصلاح القضاء وتحرير بعض القضاة من التبعيات السياسية، وتناول الرئيس سعد الحريري مسار مكافحة الفساد مع وزير الخارجية جبران باسيل قبل مغادرته الى بروكسل.

ويتوزع الفساد بحدوده الظاهرة حتى الآن على ثلاثة محاور: محور الرشاوى، ويضم شبكة رؤساء اقلام المحاكم وضباط الامن والمحامين المسيطرة على معظم قصور العدل، ومحور قطع حساب الموازنة والهدر والتلزيمات بالتراضي والجمعيات «التي لا تتوخى الربح»، والتي تديرها زوجات رؤساء الجمهورية والمجالس والوزراء والنواب او الاحزاب المشاركة في الحكومة، والتي حصلت على 5 مليارات ليرة لبنانية تقريبا في موازنة 2018، واخيرا محور الفساد في المؤسسات التربوية والجامعات المحترفة تزوير الشهادات العلمية على اختلافها والتي كشفتها بداية مخابرات الجيش من خلال ملفات تلامذة ضباط تقدموا بشهادات مزورة، ونقابة المهندسين، وقد بلغ عدد الموقوفين في هذا المحور 8 موظفين على رأسهم المدير العام للتعليم العالي د.أحمد الجمال.

الرئيس ميشال عون مستقبلا وفد اللقاء التشاوري بعضوية حسن مراد وعبد الرحيم مراد وجهاد الصمد والوليد سكرية وعدنان طرابلسي محمود الطويل

عن محاربة الفساد والتجاذبات السياسية

بيروت ـ ناصر زيدان

دفع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ملف محاربة الفساد في إدارات الدولة ومؤسساتها الى الواجهة، بعد مجموعة من المواقف التي صدرت عنه في الآونة الأخيرة، وفهمت الأوساط الشعبية والسياسية، أن الرئيس يبحث عن تحقيق إنجاز في زاوية مهمة لها تأثيرها عند اللبنانيين.

ومن خلال هذا الإنجاز، يمكن أن يصيب عصفورين بحجر واحد.. أي تجاوز ما قيل عن فشل العهد، وفي الوقت ذاته تسجيل هدف في مرمى الفريق الذي يلعب في مواجهة الفريق المحسوب عليه سياسياً، وفي ملعبه.

تلقفت عدة أحزاب هذه الاندفاعة الرئاسية وطرحت مجموعة من الملفات إبان مناقشة البيان الوزاري أمام مجلس النواب في فبراير الماضي. وقد خرق عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل لله كل السقوف عندما تحدث عن وجود قرائن تثبت اختلاسات مالية كبيرة، لكن شيئا من الخيبة أعقب هذه المواقف، لاسيما بعد زيارة فضل الله للنائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، عندما تبين أن ما يتحدث عنه يتعلق بملفات قديمة عمرها أكثر من 10 سنوات، فيها صرف غير مبرر لعدم وجود موازنة، وليس فيها عملية اختلاس. وقد تحول الموضوع الى كباش سياسي بين قوى الانقسام القديمة، أي بين حلف 8 آذار الذي انسحب من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2007، وحلف 14 آذار الذي كان يساند السنيورة في ذلك الحين.

لكن المفاجأة التي قفز فوقها البعض بسرعة البرق، هي ما أدلى به مدير عام وزارة المالية الان بيفاني، وقيل إنه جاء بطلب من مرجع رئاسي كبير، ومن دون طلب إذن من رئيس الحكومة ووزير المالية، لأن القانون يمنع على الموظف مهما كان موقعه التصريح للإعلام من دون إذن من رئيسه. لكن حراجة الموقف – لاسيما التفاهم الضمني على تنظيم الاختلاف بين الرئاسات الثلاث – سرع في وضع غطاء فوق الملف برمته، وبمساعدة شخصية من رئيس الحكومة سعد الحريري، وبتسهيل من حزب الله، وتم احتواء الكباش السياسي.

من المؤكد أن الرأي العام يؤيد الحملة على الفساد، ولكن الشكوك قائمة في ألا تطول هذه الحملة كل المرتكبين، بمعنى أن الحماية السياسية أو الميليشاوية قد تحول دون الوصول الى بعض الأشخاص المحظيين، او الذين يدورون في فلك بعض القوى النافذة. ومن التساؤلات التي تنتشر في الأوساط الشعبية: لماذا لم تطل التحقيقات الملفات التي أثارها بعض النواب عن رشاوى في قطاع الكهرباء، وعن هدر واختلاسات من جراء التهرب الجمركي؟ لأن مواطنين وصلتهم رسائل نصية من وزارة المالية تطالبهم بتسديد الرسوم الجمركية عن إدخال أجهزة هواتفهم الى لبنان، بينما هؤلاء المواطنون كانوا قد اشتروا هذه الأجهزة من السوق بالسعر المتعارف العادي، من دون معرفتهم بأن هذه السلع غير مدفوعة الرسوم عند دخولها، أي انها دخلت الى لبنان عن طريق التهريب. وهناك أمثلة أخرى عن مثل هذه الارتكابات.

علوش لـ «الأنباء»: ما يجمع الحريري وميقاتي أكبر من التفاهمات السياسية

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى القيادي في تيار المستقبل النائب السابق د.مصطفى علوش، ان الطرابلسيين يعتبرون ترشح سامر كبارة ابن شقيق النائب محمد كبارة عن المقعد النيابي الشاغر في طرابلس، مزحة سمجة، لاسيما انه ليس شخصية معروفة وناشطة اجتماعيا وسياسيا، وليس له أي دور على الساحة الطرابلسية، مؤكدا لا بل جازما بان ابو عبد كبارة ليس موافقا على هذا الترشح، خصوصا ان الأولوية لدى الأخير هي لنجله، ما يعني من وجهة نظر علوش ان أمام سامر كبارة خيارين لا ثالث لهما، إما ان ينسحب من المعركة الانتخابية لتفادي هزيمة مدوية، وإما ان يستمر بترشحه ويحصل بالتالي على عدد هزيل ومخجل من الأصوات.

وعن تطور موقف رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي الذي اعتبر انه والرئيس سعد الحريري في مركب واحد في الانتخابات الفرعية في طرابلس، لفت علوش الى ان ما يجمع بين الحريري وميقاتي ليس فقط التفاهمات السياسية المبرمة مؤخرا بينهما، إنما شعورهما بالخطر الكبير المحدق بالبلاد ما أدى الى رفع منسوب الثقة بينهما والى تمتين العلاقة والتواصل على قاعدة لبنان أكبر من الجميع، مشيرا بالتالي الى ان تيار المستقبل يثمن موقف الرئيس ميقاتي ويعتبره قيمة مضافة لطرابلس وللبنان، ما ينتج عنه هو حماية اتفاق الطائف ولبنان وقطع الطريق أمام حزب الله من استغلال المتناقضات السنية تماما كاختراعه ما يسمى بـ «اللقاء السني التشاوري».